



2026; 22(2); 460 – 480

بسم الله الرحمن الرحيم

Omdurman Islamic University Journal(OIUIJ)

مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

<https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj>

<https://doi.org/10.52981/oiuj.v22i2.3612>



ISSN: 5361-1858

واقعة سحر النبي صلى الله عليه وسلم؛ دراسة في الثبوت والأسباب والمقاصد

The Incident of the Magic Cast upon the Prophet (Peace Be Upon Him): An Analytical Study of its Veracity, Underlying Causes, and Divine Purposes

يوسف محمد سالم الحمادي¹ ، أ.د. حسن سالم هبشان²

¹ قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

² قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

البريد الإلكتروني: ysfhhhh@hotmail.com.

للاستشهاد بهذا المقال: -

يوسف محمد سالم الحمادي ، أ.د. حسن سالم هبشان ، واقعة سحر النبي صلى الله عليه وسلم؛ دراسة في الثبوت والأسباب والمقاصد
، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

ISSN: 5361-1858

<https://doi.org/10.52981/oiuj.v22i2.3612>

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة ثبوت واقعة سحر النبي محمد [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]، والأسباب التي أدت إلى وقوع الحادثة، والحكم والمقاصد التي تضمنتها هذه الحادثة، وذلك من خلال الدراسة التحليلية لحديث عائشة [رضي الله عنها] الوارد في صحيح البخاري عن واقعة سحر النبي [صلى الله عليه]، وسبب هذه الدراسة الردّ على قول منكري حادثة سحر النبي [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بحجة أن إثبات هذه الحادثة فيه دليل على صحة اتهام المشركين للنبي [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بأنه رجلٌ مسحور كما ذكره الله [عز وجل] عن المشركين في القرآن الكريم، وذلك من خلال الدراسة الاستقرائية والتحليلية للحديث رواية ودراية، ثم جمع أقوال وآراء علماء الحديث وعلماء التفسير عن هذه الواقعة ودراستها لاستخلاص النتائج.

وقد خلّصت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها: ثبوت واقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] بما لا يتعارض مع عصمته في تبليغ الرسالة، وأن من أهم الحكم المستفادة منها: تعليم الأمة كيفية الوقاية والعلاج من السحر بقراءة القرآن الكريم، وأن تحكيم العقل المجرّد في النصوص المتشابهة يوقع الإنسان في الحيرة والخطأ والأقوال الباطلة.

الكلمات المفتاحية: واقعة، السحر، أسباب، مقاصد، لبيد بن الأعصم، النبي محمد.

Abstract:

This research aims to investigate the authenticity of the incident involving the enchantment of Prophet Muhammad (PBUH), examining its underlying causes, divine wisdoms, and intended objectives. This is achieved through an analytical study of the Hadith narrated by Aisha (RA) in Sahih al-Bukhari. The primary motivation for this study is to provide a scholarly rebuttal to those who deny the incident under the pretext that affirming it validates the polytheists' accusations—mentioned in the Quran—that the Prophet was merely a "bewitched man."

The researcher employs both inductive and analytical methodologies to examine the Hadith's transmission (Riwayah) and its textual implications (Dirayah), while synthesizing the perspectives of Hadith scholars and exegetes to derive sound conclusions.

The study yields several significant findings, most notably: that the incident of the Prophet's enchantment is historically and religiously established in a manner that does not contradict his infallibility (Ismah) in delivering the divine message. Furthermore, a key wisdom derived from this event is teaching the Muslim Ummah methods of spiritual protection and treatment through Quranic recitation. Finally, the research concludes that prioritizing abstract reasoning over established religious texts regarding complex issues leads to confusion, intellectual error, and the adoption of false claims.

Keywords: The Incident, Sorcery (Sihir), Causes, Objectives (Maqasid), Labid ibn al-A'sam, Prophet Muhammad (PBUH).

الحمد لله رب العالمين، العليم الحكيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين، المؤيد من ربه في تبليغ الذكر الحكيم، وعلى أصحابه الصادقين المصدقين، ومن اتبع هداهم إلى اليوم الدين، أما بعد:

فإن مما ابتلي الناس به في هذه الزمان كثرة وسائل التواصل الإلكترونية بمختلف وسائلها المرئية أو المسموعة أو المقروءة والتي استخدمتها البعض لبث الشبه والشبهات التي يتقصد نشرها أهل الشك والريبة للطعن في الأحاديث النبوية الثابتة عند أهل العلم مع التوضيح لمبانيها ومعانيها، ثم إن هذه الفئات من المتشككين عادت في النصوص الشرعية تحكيم عقولهم وآرائهم والانتقائية فيما يقبلونه من نصوص الحديث أو السيرة النبوية الثابتة عن النبي [صلى الله عليه وسلم]، زعما منهم أنهم يصونون الشريعة عما لا يليق عقلاً، إلا إنهم في ذلك اتبعوا طرق من سبق من أهل الضلال برد النصوص وإنكار الأحاديث تبعاً لما ترتضيه عقولهم، دون الالتفات إلى طريقة من سبق من علماء الأمة من الصحابة والتابعين ومن يعتمد نقله ونظره في النصوص.

ومن هذه الشبهات القديمة المتجددة؛ واقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] فإن الكثير من أهل البدع والأهواء أنكر وقوعها مع ثبوتها في الأسانيد الصحيحة العالية والموثوقة، ويكفي في إثباتها أن الإمامين البخاري ومسلم قد اتفقا على صحة ثبوتها، وهذا من أعلى درجات الصحة في الأحاديث المنقولة.

ومن خرج لنا من المشككين في وقوع هذه الحادثة سواء كان ذلك على المنصات المرئية أو الصفحات الإعلامية المقروءة، ما نشر في صحيفة الوطن السعودية؛ مقال بعنوان: تحكيم العقول فيما ورد عن سحر الرسول، لكاتبه: وليد الشهري، وقد طرح الكاتب تساؤلات واستفسارات تدفع للريبة والشك في صحة نقل هذه الحادثة، ثم حُكِمَ بأن حادثة السحر لم تقع بناءً على عدم وجود دليل علمي قابل للرصد والملاحظة والقياس.⁽¹⁾

وفي ضوء تلك التساؤلات استشعر الباحث ضرورة دراسة حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] وبيان أقوال العلماء من أهل الاختصاص من أهل الحديث والتفسير عن هذه الحادثة في إيجاز وافٍ، تعكس نظرة علماء الشريعة لهذه الحادثة ودلالاتها وبعض الأحكام المترتبة عليها، وإزالة الالتباس المحتمل عن التفاصيل التي بنى عليها العلماء قبول روايات هذه الحادثة والاستشهاد بها.

الدراسات السابقة:

1. حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]، للباحث: زياد عوّاد أبو حماد، والمنشور في جامعة مؤتة (المملكة الأردنية)، كلية الشريعة، قسم أصول الدين، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، 2002، وتناولت هذه الدراسة جمع الروايات بشكل عام ودرستها ودراسة أقوال وأدلة النافين والمثبتين لها والرد على المنكرين.
2. وقوع السحر للنبي [صلى الله عليه وسلم] بين النفي والإثبات، للدكتور: أمين محمد سلام المناسية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 10، العدد 2، 1435هـ - 2014م، وقد تناولت هذه الدراسة ما ناقشته الدراسة السابقة مع ذكر بعض الفوائد الفقهية.

3. حديث "سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم": دراسة وتحليل وتوجيه، للباحث: محمد كامل أسعد عبد الهادي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية - المجلد الواحد والعشرون - العدد الثاني، 2021، وقد تناولت الدراسة ما تناوله البحث الأول بشكل موجز. والبحوث الثلاثة أجادت في رد الشبه التي وردت على الحديث إلا أن هذا البحث قدّم دراسة لرواية صحيح البخاري والراوي الذي عليه مدار الحديث الذي وجه إليه الطعن من قبل المشككين في الحديث، كما بيّن جانباً مما اتفق عليه أهل الحديث والتفسير في تصحيح واقعة

1. يمكن الاطلاع على المقالة في الشبكة المعلومات في موقع الصحيفة. انظر: وليد الشهري. (2021). تحكيم العقول فيما ورد عن سحر الرسول. صحيفة الوطن السعودية، ويب: <https://www.alwatan.com.sa/article/1071879>

سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]، وأشارت الأسباب التي أدت إلى حصولها، وأبرزت المقاصد التي نتجت عنها وناقشت هذه الدراسة شبهة المخالفين بأن آيات القرآن الكريم تناقض وقوع الحادثة والرد عليها.

أهداف البحث:

- بيان درجة صحة الروايات التي جاءت بإثبات حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم].
- بيان أقوال العلماء في تلك الروايات.
- بيان الأسباب أو الظروف التي أدت وقوع حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم].
- بيان المقاصد الشرعية والحكمة الربانية في وقوع حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم].
- نقد كلام المنكرين لهذه الحادثة في مخالفتها للقرآن الكريم.

أسئلة البحث:

1. ما صحة الروايات التي روت حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]؟
2. ما الأمور المشتبهة في هذه الروايات؟
3. ما أسباب وقوع حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]؟
4. ما المقاصد الشرعية المرتبطة بحادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]؟
5. هل هذه الحادثة تناقض النصوص الشرعية الأخرى أو العقل؟

منهج البحث

وقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في استخراج روايات الحديث الصحيحة وذكر مظانها، وذلك بذكر لفظ رواية صحيح الإمام البخاري مع التنبيه على الاختلافات في الروايات خلال دراسة ألفاظ الحديث؛ وذلك لأن للحديث العديد من الروايات في الصحيحين وغيرهما. ثم سلك الباحث المنهج التحليلي في دراسة المفردات والأسماء والأماكن التي وردت في هذه الروايات، مع بيان أهم المسائل والفوائد الواردة في الروايات المختلفة والمتعلقة بدفع الشبهة والتساؤلات التي وردت في المقال المذكور.

خطة البحث تتضمن: ومقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وفق الآتي:

- المقدمة
- المبحث الأول: حديث سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]، وتحتة ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: تعريف السحر وأقوال العلماء فيه (حقيقته وحكمه)
 - المطلب الثاني: تخريج الحديث من كتب السنة.
 - المطلب الثالث: دراسة الإسناد.
- المبحث الثاني: دراسة الحديث، وتحتة ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: معاني مفردات الحديث
 - المطلب الثاني: الشرح الإجمالي للحديث
 - المطلب الثالث: مسائل الحديث وفوائده
- المبحث الثالث: الأسباب والمقاصد المرتبطة بواقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]، وتحتة مطلبان:
 - المطلب الأول: أسباب وقوع واقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]
 - المطلب الثاني: المقاصد الشرعية المرتبطة بواقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]
- المبحث الرابع: نقد شبهة مخالفة الأحاديث للقرآن الكريم

- المطلب الأول: الشبهة في تعارض هذا الحديث مع قوله تعالى (إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا) [الإسراء: ٤٧]، وبيان أقوال المفسرين في الآية.
- المطلب الثاني: الرد على شبهة تعارض الآية مع حديث سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] للزوم تحقق اتهام المشركين له بأنه مسحور.

- الخاتمة وفيها نتائج البحث والتوصيات
- المصادر والمراجع

وختاماً فإن هذه الدراسة هي اجتهادٌ في تحري واستيضاح الحقائق الشرعية التي أثبتت وقوع حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] وكشف الشبه المبنية على المزاعم والأقوال المرسلّة النافية لثبوت الأحاديث بناء على توهم مخالفتها القرآن الكريم، (إن أريدُ إِلَّا الْأَصْلَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) [هود: 88].

المبحث الأول: حديث سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]

المطلب الأول: تعريف السحر وأقوال العلماء فيه (حقيقته وحكمه)

تتطلب دراسة هذا الموضوع تبين بعض المقدمات المرتبطة به، وذلك وفق الآتي:

أولاً: السحر في اللغة:

مادة (سحر) تطلق في اللغة على ثلاثة أمور مختلفة: أحدها: عضو من أعضاء الجسم وهو الرئة، والثاني: "خَدْعٌ وشبهة"، والثالث: الوقت الذي قبل الصبح⁽¹⁾.

والسحر: هو كل ما لَطَفَ مأخذه ودق، وهو أيضاً: صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره، وهذا على حمله على الأصل الثاني⁽²⁾.

والمسحر تأتي بمعنى المجوف، وذلك من حمله على المعنى الأول لأن السحر وهي الرئة تكون في الجوف⁽³⁾.

ويطلق السحر ويراد به الفساد، ومن معاني الساحر: العالم⁽⁴⁾.

ومن السحر: الأخذة التي تأخذ العين حتى يظن أنّ الأمر كما يرى، وليس الأصل على ما يرى⁽⁵⁾.

ثانياً: السحر في الاصطلاح:

السحر في الاصطلاح مأخوذ من المعنى الثاني للأصل اللغوي، إلا أنه يضاف إليه ما يكون من الكفر من الاستغاثة بالشياطين والتلبس بالفواحش والمنكرات وملابسة النجاسات.

وهو أنواع عديدة، فمنها ما يشبه المعجزات والكرامات كالطيران وقطع المسافات في الليل، ومنها خَدْعٌ وتمويهات كما في قوله تعالى عن سحرة فرعون: (فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى) [طه: ٦٦]، أو حيل بإضافة مواد إلى أخرى، ومنه ما يرتبط بالجن والشياطين وتلاوة الطلاسم والارتباط بالنجوم والكواكب⁽⁶⁾.

(1) ينظر: أحمد بن فارس بن زكريا. مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1399هـ، ج 3، ص 38.

(2) ينظر: محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1955، ج 4، ص 349.

(3) ينظر: ابن منظور. لسان العرب. ج 4، ص 349.

(4) ينظر: ابن منظور. لسان العرب. ج 4، ص 349.

(5) ينظر: ابن منظور. لسان العرب. ج 4، ص 349.

(6) ينظر: محمد بن يوسف بن حيان. تفسير البحر المحيط. (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون). بيروت: دار الكتب العلمية، ط 3، 2010م. ج 1، ص 496.

ومما سبق يمكن تعريف السحر: أنه أفعال وحالات خفية ودقيقة المأخذ، تتضمن الخدع والتمويه وصرف الحقيقة إلى غيرها، وقراءة أقوال ونصوص معينة، مما يؤثر في النفوس والأجسام والجمادات، وقد يرتبط ذلك بالكفر بالله والاستغاثة بالأجرام السماوية أو الشياطين.

ثالثاً: حقيقة السحر:

الكلام في حقيقة السحر وإثبات وجوده قديم، فقد أنكره البعض قديماً، إلا أن الحق أن عامة الأمم السابقة وأهل العلم من الصحابة والتابعين ومن يعتد بقولهم في هذه الأمة على إثبات وجوده، وحقيقته، وأنه له تأثيراً لا يمكن إنكاره، وقد جاءت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على إثبات حقيقته وطرق العلاج منه؛ كما في إنزال المعوذات والرقى التي جاءت عن النبي [صلى الله عليه وسلم] للعلاج منه، والالتجاء إلى الله بالدعاء لكشف ضره⁽¹⁾.

رابعاً: حكم السحر:

ذهب جماهير أهل العلم إلى أن السحر سواءً فعله أو تعلمه أو تعليمه حرام ومن كبائر الذنوب، لقوله صلى الله عليه وسلم: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ، قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ وما هُنَّ؟ قَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَا لَيْسَ بِكَافٍ، وَالنَّوْءُ يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ"، قوله: "الموبقات: أي المهلكات"⁽²⁾.

المطلب الثاني: تخريج الحديث من كتب السنة:

روى البخاري عَنْ عَائِشَةَ [رضي الله عنها] قَالَتْ: "سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ [صلى الله عليه وسلم] رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ لَبِيدٌ بَنُ الْأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ [صلى الله عليه وسلم] يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ عِنْدِي، لَكَيْتَهُ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلَانِ، فَفَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّه؟ قَالَ: لَبِيدُ بَنِ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجَفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذَكَرَ. قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَقْرِ دَرَوَانَ، فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ [صلى الله عليه وسلم] فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، كَأَنَّ مَاءَهَا نَفَاعَةُ الْحِنَاءِ، أَوْ كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ، فُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا اسْتَحْرَجْتَهُ؟ قَالَ: قَدْ عَافَانِي اللَّهُ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَوَّزَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا، فَأَمَرَ بِمَا قُدِفَتْ".

الروايات التي نقلت لنا حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] جاءت بالأسانيد الصحيحة عنه [صلى الله عليه وسلم]، فقد روى هذا الحديث البخاري في صحيحه:

في "كتاب الجزية والموادعة"، "باب هل يعنى من الذمي إذا سحر"⁽³⁾.

وفي "كتاب بدء الخلق"، "باب صفة إبليس وجنوده"⁽⁴⁾.

وفي "كتاب الطب"، "باب السحر وقول الله تعالى: (وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ

⁽¹⁾ ممن أنكر السحر قديماً أهل الطبائع القائلين بنسبة كل شي موجود إلى الطبيعة وأن المخلوقات التي يتألف منها الكون: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، ينظر: حمد بن محمد الخطابي. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري. (تحقيق: محمد بن سعد آل سعود). مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1409هـ، ج 2، ص 1500، 1501. محمد بن أحمد القرطبي. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن. (تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي). بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1427هـ. ج 2، ص 276.

⁽²⁾ ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري. الجامع المسند الصحيح [صحيح البخاري]. (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر). بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ. ج 4، ص 10. مسلم بن الحجاج القشيري. المسند الصحيح المختصر من السنن [صحيح مسلم]. (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر). بيروت: دار طوق النجاة القشيري 1433هـ، ج 1، ص 64. يحيى بن شرف النووي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. القاهرة: مؤسسة قرطبة، ط 2، 1414هـ. ج 2، ص 117.

⁽³⁾ ينظر: صحيح البخاري، ج 4، ص 101.

⁽⁴⁾ ينظر: صحيح البخاري، ج 4، ص 122.

كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ) [البقرة: 102]، و"باب السحر" و"باب هل يستخرج السحر" (1).

وفي "كتاب الأدب"، "باب قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَائِي ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [النحل: 90] (2).

وفي "كتاب الدعوات، باب تكرير الدعاء" (3).

ورواه مسلم في صحيحه، في "كتاب السلام"، "باب السحر" (4).

وابن ماجة، في "كتاب الطب"، "باب السحر" (5).

والنسائي في السنن الكبرى، في "كتاب الطب"، "باب السحر" (6).

وأحمد في مسنده، في مسند عائشة [رضي الله عنها] (7).

كلهم من طريق هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة [رضي الله عنها].

ورواه أحمد في مسنده أيضاً عن زيد بن أرقم [رضي الله عنه]، إلا أنه مخالف لسياق حديث عائشة (8).

المطلب الثالث: دراسة الإسناد

وجهت العديد من الانتقادات إلى هذا الحديث من جهة إسناده وموثوقية رواته من قبل المشككين بالسنة وكتبها وبالأخص الإمام البخاري وكتابه الصحيح، وفحوى نقدهم أن مثل هذه الحادثة العظيمة لم تحظ بالاهتمام أو الإشارة في القرآن أو من أحد أصحاب النبي [صلى الله عليه وسلم] أو زوجاته سوى ما روي عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن خالته عائشة [رضي الله عنها]، وأن علماء الجرح والتعديل اختلفوا في هشام بن عروة فمنهم من وثقه، ومنهم من جرّحه بتغير حاله وأنه توسع في إرسال الروايات عن أبيه بعد خروجه إلى العراق.

وللرد على هذه التعقبات فإنه يلزم بيان الآتي:

التفريع الأول: هشام بن عروة وكلام أهل العلم فيه:

أ) التعريف بهشام بن عروة:

هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، الإمام، الثقة، شيخ الإسلام، أبو المنذر القرشي، الأسدي، الزبيرى، المدني، ولد سنة 61 هـ، وتوفي ببغداد سنة 146 هـ (9).

(1) ينظر: صحيح البخاري. ج 7، ص 136-137.

(2) ينظر: صحيح البخاري. ج 8، ص 18.

(3) ينظر: صحيح البخاري. ج 8، ص 83.

(4) ينظر: صحيح مسلم. ج 7، ص 14.

(5) ينظر: محمد بن يزيد بن ماجة. السنن (سنن ابن ماجة). (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون). بيروت: دار الرسالة العلمية، ط 1، 1430 هـ. ج 3، ص 390.

(6) ينظر: النسائي، أحمد بن شعيب. (1433 هـ). كتاب السنن [السنن الكبرى]. (تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل). القاهرة: دار التأصيل، ط 1، 1433 هـ. ج 9، ص 398.

(7) ينظر: أحمد بن حنبل. مسند الإمام أحمد بن حنبل. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون). بيروت: دار الرسالة العلمية، ط 1، 1421 هـ. ج 40، ص 343، 405، 406، ج 41، ص 194.

(8) ينظر: أحمد بن حنبل. المسند. ج 32، ص 14.

(9) ينظر: محمد بن أحمد الذهبي. سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 2، 1402 هـ. ج 6، ص 34.

رأى عبدالله بن عمر [رضي الله عنه] وهو على جبل المروة فمسح على رأسه ودعا له وهو ابن عشر سنين أو نحوه⁽¹⁾.
سمع من: أبيه، وعمه ابن الزبير، ومن زوجته أسماء بنت عمه المنذر، وأخيه عبدالله، وطائفة من كبار التابعين، منهم ابن المنكدر، والزهري،
وهوب بن كيسان، وغيرهم، وحدث عنه: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينه، وعبدالله بن المبارك، وشعبة،
ومالك بن أنس، وخلق كثير⁽²⁾.

ب) كلام أهل العلم في هشام بن عروة:

قال عنه يحيى بن سعيد: "كان ثباتاً، ثقةً، كثير الحديث، حجة"⁽³⁾.
وقال عثمان الدارمي: "قلت: لابن معين: هشام أحب إليك عن أبيه، أو الزهري؟ قال كلاهما ولم يفضل"⁽⁴⁾.
وقال العجلي: "كان ثقة"، وقال ابن سعد في الطبقات: "كان ثقة، ثباتاً، كثير الحديث، حجة"⁽⁵⁾.
وقال أبو حاتم الرازي: "ثقة، إمام في الحديث". وقال يحيى بن معين: "ثقة"⁽⁶⁾.
وقال يعقوب بن شيبة: "هشام ثبت، لم ينكر عليه إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية، وأرسل عن أبيه أشياء، مما كان قد
سمعه من غير أبيه عن أبيه"⁽⁷⁾.
وقال عبد الرحمن بن خراش: "بلغني أن مالكا نقم على هشام بن عروة حديثه لأهل العراق، وكان لا يرضاه"، ثم قال: "قدم الكوفة ثلاث
مرات، قدمة كان يقول فيها: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة، والثانية، فكان يقول: أخبرني أبي، عن عائشة، وقدم الثالثة، فكان يقول:
أبي، عن عائشة، يعني: يرسل عن أبيه". وقال ابن خراش أيضاً: "كان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصحيح"⁽⁸⁾.
ونقل الإمام الذهبي عن الحافظ أبو الحسن بن القطان: "من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا"⁽⁹⁾.
إلا أن ابن القطان قال عن هشام وأخوه عثمان بن عروة أنهما "ثقتان"⁽¹⁰⁾.
مما سبق يمكن أن نستنتج الآتي:

أولاً: أن كبار أهل العلم في الجرح والتعديل قد وثقوا هشام بن عروة، ومن هؤلاء يحيى بن معين المعروف بالتشدد بالثبوت.
ثانياً: أن ما أخذ عليه من أنه تغير واختلط، فقد أجاب عنه الإمام الذهبي، بأن الرجل حجةً مطلقاً، فإن الإنسان ليس في شيخوخته كما

- (1) ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري. التاريخ الكبير. (تحقيق: هاشم الندوي وآخرون). حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1362هـ. ج 4، ص 193. الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 34.
- (2) ينظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 34.
- (3) يحيى بن سعيد الأنصاري، تابعي، توفي سنة 143هـ وقيل 146. ينظر: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي. (1437هـ). الكمال في أسماء الرجال. (تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان). الكويت: شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، ط 1، 1437هـ. ج 9، ص 258.
- (4) ينظر: عثمان بن سعيد الدارمي. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تخريج الرواة وتعديلهم. (تحقيق: أحمد محمد نور سيف). دمشق: دار المأمون للتراث، 1400هـ. ص 203. محمد بن سعد بن منيع الزهري. كتاب الطبقات الكبير. (تحقيق: علي محمد عمر). القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ، ط 1، ج 7، ص 462.
- (5) ينظر: أحمد بن عبد الله العجلي. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. (تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي). المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ. ج 2، ص 332. ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير. ج 7، ص 462.
- (6) ينظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 35. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تهذيب التهذيب. (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1425هـ. ج 6، ص 650.
- (7) ينظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 35.
- (8) ينظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 35. ابن حجر العسقلاني. تهذيب التهذيب. ج 6، ص 650.
- (9) ينظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 35.
- (10) ينظر: علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. (تحقيق: الحسين آيت سعيد). الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 1، 1417هـ. ج 5، ص 429.

هو في شبابه، وليس هناك من هو معصوم من السهو والنسيان، وهذا التغير ليس بضار أصلاً، والذي يضر هو الاختلاط، والمقطوع به أنّ هشاماً لم يختلط قط، فحديثه محتج به في الموطأ والصحاح والسنن، فالقول باختلاطه مردود، لأنه لم يسلم هذا حتى كبار الأئمة مثل شعبة، ومعمر، والأوزاعي ومالك، رحمهم الله⁽¹⁾.

ثالثاً: "ما أخذ على هشام بأن أرسل عن أبيه في العراق، فإنه ليس من النظر الصحيح أن تعل رواية الثقة الحافظ لأنه أرسل في رواية، لاحتمال أن يكون الحديث عنده على وجهين مسند ومرسل، أو أنه حدث به على حالين، فأرسل مرة ووصل أخرى، وأسباب الإرسال متعددة مثل أن يراجع مكتوباً له أو يتذكر"⁽²⁾.

قال الذهبي: "في حديث العراقيين عن هشام أو هام تُحتمل، كما وقع في حديثهم عن معمر أو هام"⁽³⁾.

ولعل مقصود الإمام الذهبي أن الوهم هو من الرواة من أهل العراق وليس من هشام.

كما أن حديث هشام اعتدّ به الأئمة ومن ذلك ما رواه البخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، عن النبي [صلى الله عليه وسلم] قال: "إن الله لا يقبض العلم بأن ينتزعه انتزاعاً، ولكن يقبضه بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا، وأضلوا"، رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو حديث ثابت متصل الإسناد، روي من ثلاثة عشر طريقاً عن هشام، ومن طريق أبي الأسود بتمام عروة، عن عروة، نحوه، وحدث به، وتابعه أيضاً الزهري ويحيى بن أبي كثير⁽⁴⁾.

فالكلام على رد حديث سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] لأن العلماء اختلفوا في توثيق هشام مردود؛ لما بينه المحققون من أهل العلم فإن الصحيح أن الرجل حجة مطلقاً.

التفريع الثاني: تفرد هشام بن عروة وعائشة [رضي الله عنها] في رواية الحادثة:

جاء في روايات حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] في البخاري، عن ابن جريج: "حدثني بعض آل عروة"، وفي رواية: "حدثني آل عروة"، فهذا يدل على أن غير هشام حدث بها عن عروة، كما أن عائشة [رضي الله عنها] لم تتفرد برواية هذه الحادثة فقد وردت من رواية زيد بن الأرقم وعبد الله بن عباس، وغيرها⁽⁵⁾.

ومع افتراض التفرد من هشام بالنقل فإن ذلك لا يقدر بصحة الحديث فإن العلماء قبلوا هذه الرواية وأوردوها في كتبهم ولا أدل على اتفاق البخاري ومسلم عليها، وأما تفرد الصحابي فلا يضر لأنهم الثقات العدول وقولهم مقبول وهذا محل اتفاق بين العلماء⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 35، 36.

(2) ينظر: ابن القطان. بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام. ج 5، ص 430.

(3) ينظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 46.

(4) ينظر: الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج 6، ص 36-46.

(5) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. (تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي).

القاهرة: المكتبة السلفية، ط 1، 1390هـ. ج 10، ص 226.

(6) ينظر: هذه المسألة تابعة للكلام فيما سطره علماء الحديث والأصول في حجية قول الأحاد، وقد نقل الإجماع غير واحد من العلماء ومنهم الإمام ابن

عبد البر في التمهيد. يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. (تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير

البكري). المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ. ج 1، ص 2.

المبحث الثاني: دراسة الحديث

لبيان ثبوت الحديث فلا بد من بيان أقوال العلماء فيما تناولوه من شرح وتبيين لمعاني هذا الحديث وفوائده ويتطرق إليها هذا البحث من خلال الآتي:

المطلب الأول: معاني مفردات الحديث

■ "كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ"

التخيل: أصله من خيل و"يدل على حركة في تلون، وأصله ما يتخيله الإنسان في منامه؛ لأنه يتشبهه ويتلون"، و"خال الشيء: ظنه"⁽¹⁾.
"يفعل الشيء وما يفعله": جاء تفسيره في الروايات الأخرى: أنه كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن، والمراد بذلك الجماع⁽²⁾.

■ "أَشْعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي"

أشعرت: شَعَرَ تأتي بمعنى عَلِمَ، وفي الرواية الأخرى: "أعلمت"⁽³⁾.
أفتاني: أي أجبني فيما دعوته، فإن النبي [صلى الله عليه وسلم] دعا ربه أن يشفيه مما أصابه، فاستجاب له⁽⁴⁾.

■ "مَا وَجَعَ الرَّجُلِ؟"

وبذلك جاءت غالب الروايات الصحيحة، وفي بعضها: "ما بال الرجل"، و"ما باله"، والوجع: "اسم جامع لكل مرضٍ مؤلم"⁽⁵⁾.

■ "قَالَ: مَطْبُوبٌ"

المطبوب: هو المسحور، وسمي المسحور مطبوباً تفاعلاً ببرئه من السحر، و"أصل الطب الحذق والمعرفة بالأمر والمهارة فيها"، ومنه "الطب الذي هو علاج الجسم والنفس"، فيكون لفظ الطب من الأضداد الذي يستعمل لمعنيين مختلفين⁽⁶⁾.

(1) ينظر: أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. ج 2، ص 235. ابن منظور. لسان العرب. ج 11، ص 226.

(2) ينظر: صحيح البخاري. ج 7، ص 137. ابن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ج 10، ص 227.

(3) ينظر: صحيح البخاري. ج 7، ص 137. أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. ج 3، ص 139. ابن منظور. لسان العرب. ج 4، ص 409.

(4) ينظر: ابن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ج 10، ص 228. ابن منظور. لسان العرب. ج 15، ص 147. محمد تقي العثماني.

تكملة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم. (تحقيق: محمود شاكر). بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1426هـ. ج 4، ص 267.

(5) ينظر: أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. ج 6، ص 88. ابن منظور. لسان العرب. ج 8، ص 379.

(6) ينظر: أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. ج 3، ص 407. ابن منظور. لسان العرب. ج 1، ص 553-554. المبارك بن محمد بن الأثير الجزري.

النهاية في غريب الحديث والأثر. (تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي). القاهرة: المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ، ط 1،

1383هـ، ج 3، ص 110. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 228.

■ "فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَّةٍ وَجُفٍ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ"

المشط: بضم الميم والطاء لَعَةً، وفي الروايات الأخرى: مُشْطٌ، بضم الميم وإسكان الشين، والفتح والكسر للميم كلها صحيحٌ، وهو الآلة التي يُرَجَّلُ بها الشعر ويسرح⁽¹⁾.

المشاقفة: وفي روايات أخرى: مشاطة، وهي "ما تساقط من الشعر من الرأس واللحية عند المشط"، والمشاقفة هي المشاطة، والطاء تبدل من القاف لقرب المخرج⁽²⁾.

جف طلعة ذكر: ورؤي: جُبْتُ، وهو وعاء طلعة النخل ويطلق على الذكر والأنثى، ولهذا قيد بالذكر⁽³⁾.

■ "تَحْتِ رَاعُوفَةٍ فِي بَيْتِ ذُرْوَانَ"

الراعوفة: هي صخرة ناتئة تترك في أسفل البئر بعد حفرها ليُجلس عليها إذا أرادو تنقية البئر، وقيل هي حجر يكون على رأس البئر ليقوم عليها من يستسقي الماء، والمعنى الأول هو الأقرب للمعنى المقصود في الحديث لأن البئر دفنت عليها⁽⁴⁾.

■ كَأَنَّ مَاءَهَا نَقَاعَةُ الْحِنَاءِ:

المراد أن ماءها متغير لما رمي فيها أو لطول ركود الماء فيها، فلون ماءها أحمر كأنه ماء منقوع به الحناء وهي النبات المعروف⁽⁵⁾.

■ "كَأَنَّ رُءُوسَ نَحْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ"

وروي: نَحْلُهَا كَأَنَّ رُءُوسَ الشَّيَاطِينِ: هذا تشبيه يراد به وصف القبح، والمقصود أن النخل الذي حول البئر قد التوى سفحه فكأنه رؤوس الشياطين في قبح مظهره، ويطلق الشيطان على نوع من الحيات، فيحتمل أن التواء سفحه كالتواء الحيات، وفي الجميع وصفٌ لقبح المنظر الذي رآه النبي [صلى الله عليه وسلم]⁽⁶⁾.

■ "فَقُلْتُ: اسْتَخْرِجْتُهُ؟"

القاتل هنا هي عائشة [رضي الله عنها]، وفي رواية: "فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلَا، تَعْنِي تَنْشَرَتْ؟"، وعند مسلم وابن ماجه: "فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَحْرَقْتُهُ؟"، والنشر مأخوذ من اللغة: من فتح الشيء وتشعبه وانتشاره، وهو استخدام النشرة في العلاج، والنشرة: نوع من الرقى والعلاج تنشر على المصاب نَشْرًا ويعالج من يظن أنه به سحراً أو مساً من الجن، والعلماء على خلاف في جوازها إن كانت سحراً، فمنهم من قال إنها تجوز إن كان يقصد بها الإصلاح⁽⁷⁾.

إلا أن ذلك يتناقض مع ما جاء في سنن أبي داود، عن جابر بن عبد الله [رضي الله عنه] "قَالَ: سُئِلَ رَسُولَ اللَّهِ [صلى الله عليه وسلم] عَنِ النَّشْرَةِ، فَقَالَ: هُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ"⁽⁸⁾.

والنشر يطلق في اللغة على الإظهار والكشف والاستخراج ومنه قوله تعالى: (تُمْ أَمَانَةٌ فَأَقْبِرْهُ ۚ ۲۱ تُمْ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ۚ ۲۲) [عبس: ۲۱ - ۲۲] ، وقد أيدت هذا المعنى الروايات الأخرى مع رواية مسلم التي أمرت بإحراق السحر، والذي يظهر أن عائشة طلبت من النبي

(1) ينظر: ابن منظور. لسان العرب. ج 7، ص 402-403. ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 229.

(2) ينظر: ابن منظور. لسان العرب. ج 7، ص 402. ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر. ج 4، ص 334. ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص: 232.

(3) ينظر: ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر. ج 1، ص 278. ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 229.

(4) ينظر: ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر. ج 2، ص 235. ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 234.

(5) ينظر: ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص: 230.

(6) ينظر: ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 230-231.

(7) ينظر: أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. ج 5، ص 430. ابن منظور. لسان العرب. ج 5، ص 209. ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر.

ج 5، ص 54. ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 234.

(8) ينظر: سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط و محمد كامل قرويللي). بيروت: دار الرسالة العلمية. 1430هـ.

ج 6، ص 16-17. ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 234.

[صلى الله عليه وسلم] إخراج السحر ثم إحراقه⁽¹⁾.

■ "وَحَشِيْتُ أَنْ يُبَيَّرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا"

والمقصود هنا احتمال وقوع مفسدة أعظم من مصلحة استخراج السحر وحرقه، مثل أن يتعلم المنافقون السحر وينتشر، فيدفع ذلك المتعصبين للساحر على عمل السحر نكايةً وإيذاءً للمؤمنين⁽²⁾.

المطلب الثاني: الشرح الإجمالي للحديث

يبين هذا الحديث وصفا لحادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] والتي روتها عائشة [رضي الله عنها] حيث وصفت حالة مرضية أصابت النبي [صلى الله عليه وسلم] في أنه كان يتخيل أنه جامع زوجته ويصيبه الفتور إذا اقترب من زوجته وهو أشد ما يكون من السحر، حتى إذا كان ذات يوم وهو عند عائشة [رضي الله عنها] التجأ إلى الله بالدعاء وألح بتكرار الدعاء، فنام النبي [صلى الله عليه وسلم] فرأى في نومه أن رجلان أتياه، وهما ملكان، فقعد الأول عند رأسه والآخر عند رجله، فقال: الذي عند رأس النبي [صلى الله عليه وسلم]: ما سبب المرض الذي أوجع الرجل؟، فأجاب الآخر: أنه مسحور، فقال الأول: ومن سحره؟، فقال: لبيد بن الأعصم، وهو من يهود بني رزيق بالمدينة، "فقال: في أي شيء؟" ويقصد بذلك السؤال عن مادة السحر، فأجاب: بأن السحر معقود من شعر النبي [صلى الله عليه وسلم] المتساقط مع المشط موضوع في وعاء طلعة نخل ذكر، تحت صخرة في أسفل بئر ذروان أو ذي أروان، فخرج النبي [صلى الله عليه وسلم] مع مجموعة من أصحابه إلى ذلك البئر، فوجدوا السحر في ذلك المكان القبيح المنظر، ووجدوا السحر، فأمر النبي [صلى الله عليه وسلم] أصحابه، فدفنوا البئر بما فيها، وقد كره النبي [صلى الله عليه وسلم] إخراج السحر حتى لا تحصل مفسدة أعظم وهي انتشار عمل السحر بين الناس وأذية المؤمنين به، وقد شفى الله نبيه [صلى الله عليه وسلم] من ذلك المرض.

المطلب الثالث: مسائل الحديث وفوائده

التفريع الأول: سبب ورود الحديث

سبب ورود هذا الحديث يتوافق مع نزول سورة الفلق وسورة الناس، وقد أشار إلى ذلك البخاري في ترجمته في كتاب الطب، فذكر في باب السحر قول الله تعالى: (وَمِنْ شَرِّ اللَّفْقَاتِ فِي الْعُقَدِ) [الفلق: ٤]، وقال: النفاثات: السواحر، وهذا تفسير الحسن البصري للآية، وجاء في حديث زيد بن الأرقم وحديث ابن عباس، أنهم لما وجدوا السحر نزلت سورة الفلق والناس، وكلما قرؤوا آية انحلت عقدة من عقد السحر، ونقل القرطبي إجماع المفسرين على أن سبب نزول سورة الفلق كان من سحر لبيد بن الأعصم⁽³⁾.

التفريع الثاني: تعيين الأزمنة والأمكنة:

(1) ينظر: النووي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج 14، ص 255. محمود بن أحمد العيني. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. تصحيح: عبدالله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1421هـ. ج 21، ص 418.

(2) ينظر: النووي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج 14، ص 255. ابن منظور. لسان العرب. ج 5، ص 206.

(3) قال ابن حجر: حديث ابن عباس في سنده ضعف. ينظر: ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 225. محمد بن جرير الطبري. جامع البيان في تأويل آي القرآن. (تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي). القاهرة: دار هجر، ط 1، 1422هـ. ج 24، ص 750. إسماعيل بن عمر بن كثير. تفسير القرآن العظيم. (تعليق: محمد حسين شمس الدين). بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1419هـ. ج 8، ص 505. ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير. ج 2، ص 177. القرطبي. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن. ج 2، ص 276.

زمان الحادثة:

ذكر ابن سعد في الطبقات أن زمن هذه الحادثة كان عندما رجع النبي [صلى الله عليه وسلم] من الحديبية، في ذي الحجة من السنة السادسة للهجرة ثم دخل محرم، فجاءت اليهود إلى لبيد بن الأعصم، وطلبت منه أن يسحر النبي [صلى الله عليه وسلم] على أن يجعلوا له ثلاثة دنانير⁽¹⁾.

مكان الحادثة:

بئر دَرَوَانَ: جاء في بعض الروايات: بئر ذي أروان، وكلاهما صحيح، والذي يجمع القول في ذلك أن البئر اسمه ذي أروان، ولكثرة الاستعمال سهلت الهمزة فصارت ذروان، وهي بئر في بني زريق⁽²⁾.

التفريع الثالث: تعيين الأشخاص:

بني زُرَيْقٍ: بطن مشهور من الأنصار من الخزرج، وهم بنو زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم بن الخزرج⁽³⁾. لبيدُ بنُ الأعصم: هو من بني زريق، ووصف بأنه من يهود بني زريق، وذكر أنه كان حليفاً لليهود، والذي يوضح نسبته إلى اليهود هو أن الأنصار كان بينهم وبين اليهود قبل الإسلام حلفاً وإخاء ومودة، فلما جاء الإسلام تبرأ الأنصار من اليهود، وكان لبيدُ حليفاً لليهود فنسب إليهم، وذكر أنه كان ممن أسلم نفاقاً، وقد جاء رؤساء اليهود إليه لأنه حليفهم لا أنه على دينهم⁽⁴⁾.

في ناسٍ من أصحابه: جاءت الروايات والأقوال في تعيين من ذهب من أصحاب رسول [صلى الله عليه وسلم] إلى البئر: جبير بن إياس الزُرقي⁽⁵⁾، وقد شهد بدرًا، وقيس بن محصن الزُرقي⁽⁶⁾، والحارث بن قيس⁽⁷⁾، وعلي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، [رضي الله عنهم]⁽⁸⁾.

التفريع الرابع: فقه الحديث:

يستفاد من هذا الحديث العديد من الأحكام ولعل من أهمها وأكثرها اتصالاً بالبحث ما يأتي:

1. الحديث أصل في إثبات السحر، وأن له حقيقة كحقيقة غيره من الأشياء الثابتة، وهو مذهب أهل السنة وجمهور علماء الأمة⁽⁹⁾.

2. ومن فقه الحديث بيان حرمة السحر لما فيه من المضرّة ووقوع المرض في الأبدان.

3. ومن فقه الحديث أن المسحور إذا عفا عن الساحر جاز ترك عقابه، لأن النبي [صلى الله عليه وسلم] لم يعاقب لبيد بن

(1) الدينار: هو النقد من الذهب، ويقدر الدينار الواحد حالياً بوزن 4.25 جرام من الذهب. ينظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت. الموسوعة الفقهية الكويتية.

الكويت: دار السلاسل - دار الصفوة، (1404 - 1427هـ). ج 21، ص 29. ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير. ج 2، ص 176.

(2) ينظر: النووي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج 14، ص 254. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري. ج 10، ص 229-230.

(3) ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري. ج 10، ص 226. ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير. ج 4، ص 404.

(4) ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري. ج 10، ص 226.

(5) جبير بن إياس بن خُدة بن مُخلد بن عامر بن زُرَيْق الأنصاري الخزرجي. ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. (تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي). القاهرة: دار هجر، ط 1، 1429هـ، ج 2، ص 65.

(6) قيس بن محصن بن خالد بن مُخلد بن عامر بن زُرَيْق الأنصاري الخزرجي، وقيل إنه ممن شهد بدرًا وأحدًا. ينظر: ابن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 9، ص 149.

(7) أبو خالد، الحارث بن قيس بن خُدة بن مُخلد بن عامر بن زُرَيْق الأنصاري الخزرجي، شهد بدرًا والعقبة وغيرها من المشاهد. ينظر: ابن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. ج 12، ص 177.

(8) ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري. ج 10، ص 230. ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير. ج 2، ص 177.

(9) ينظر: النووي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج 14، ص: 253.

الأعصم⁽¹⁾.

4. ومن فقه الحديث جواز النشرة إن كانت وفق المشروع، كاغتسال العائن وصب ماء غسله على المعين، وقراءة القرآن على الماء وشربه والاعتسال به⁽²⁾.

5. تبين الحديث لآيات القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: (فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيْبُهُمْ يُجَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُمْ تَسْعَى) [طه: 66]، وقوله تعالى: (وَمَنْ شَرَّ اللَّتَقَاتِ فِي الْعُقَدِ) [الفرق: 4]، حيث جاء الحادثة مثلاً تطبيقياً لوجود السحر وكيفية علاجه بآيات الكتاب ودلالته على مشروعية قراءة القرآن على المسحور.

التفريع الخامس: فوائد الحديث:

يشتمل هذا الحديث الشريف على العديد من الفوائد ولعل من أهمها:

1. أن من المستحب الدعاء عند وقوع المصيبة والأمور المكروهة وتكريره وحسن الالتجاء إلى الله⁽³⁾.
2. أن دفع المفسدة المرجح وقوعها مقدم على جلب المصلحة، كما في أمر النبي [صلى الله عليه وسلم] لأصحابه بدفن البئر بما فيها من السحر بدلاً من استخراج وانتشار أمره⁽⁴⁾.

المبحث الثالث: الأسباب والمقاصد المرتبطة بحادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]

وتحتته مطلبان:

المطلب الأول: أسباب وقوع واقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]

من أهم التساؤلات التي قد تطرح عند الحديث عن هذه الواقعة هي الأسباب أو الدوافع التي أدت لقيام اليهود والمنافقين بعقد السحر للنبي [صلى الله عليه وسلم]، وهو مما يتعذر تصور وقوعه على النبي [صلى الله عليه وسلم]؛ لمقام النبوة والرسالة التي خص بها النبي [صلى الله عليه وسلم]، إلا أن ذلك يمكن توضيحه من خلال الآتي:

(1) ينظر: ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير، 1420هـ. ج:2، ص: 178.

(2) ينظر: ابن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 10، ص 233.

(3) ينظر: النووي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج 14، ص 250.

(4) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ج 14، ص 255.

أولاً: الأسباب القدريّة، وهي أنّ هذه الواقعة من الابتلاء الذي أمّثن به النبي [صلى الله عليه وسلم] ومن معه في ثباتهم على الدين، وهو سنة الله في الرسل والأنبياء واتباعهم من قبل، فلا يزال البلاء بهم حتى يبلغ منهم الجهد، فيصيبهم الفقر والأمراض في أبدانهم، وتزلزلهم المخاوف بأنواعها من التهديد بالقتل والنفي، سلب الأموال وقتل الأحبة، حتى يشتد الأمر ويضيق ويستبطؤوا نصر الله مع يقينهم به، وهكذا كل من قام بالحق فإنه يمتحن، فإن صابر وثبت على ما هو عليه انقلبت الحنة في حقه منحة، وبدلت المشقة راحة، وأعقبه انتصار على العدو وشفاء لما في الصدور والأبدان، يقول تعالى: (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ) [البقرة: 214]⁽¹⁾.

ثانياً: العداوة الدينية العقائدية وضعينة النفس، فإن المتواطئ في هذه الأمور هم أطراف العداوة الخفية مع النبي [صلى الله عليه وسلم]، وهم اليهود والمنافقون، وذلك أن رؤوس اليهود جاؤوا إلى لبيد بن الأعصم يحثونه على أن عمل السحر للنبي [صلى الله عليه وسلم]، وقد وافق هذا ما يحمله من النفاق وبغض الإسلام، فعمد إلى نقض العهد ونفث السحر⁽²⁾.

ثالثاً: الإغراء المالي وبيع الذمة، فإنه نُقل أن اليهود دفعوا إلى لبيد بن الأعصم، ثلاثة دنانير، والدينار في زمن النبي [صلى الله عليه وسلم] كان يساوي بثمانه شاة أو اثنتين مما يصلح الأضحية، وهذا المبلغ من المال كان له قيمة كبيرة في ذلك الزمن⁽³⁾.

رابعاً: الرغبة في إيذاء النبي [صلى الله عليه وسلم] جسدياً أو نفسياً بحيث يمنعه من تبليغ الحق، وإضعافه بحيث يتمكن منه الكفار والمنافقون من غلبته أو التوصل إلى قتله، كما وردت ورد في بعض الروايات عن قول اليهود للبيد: "ونحن نجعل لك على ذلك جُعلا على أن تسحره لنا سحراً ينكوه"⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: المقاصد الشرعية المرتبطة بواقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]

إن الأحداث والوقائع التي شهدتها عصر النبوة تعتبر أحد أهم الأمثلة التطبيقية للمقاصد التشريعية وتوضح مآلات الأحكام وغاياتها، ولعل من أهم الحكم والمقاصد الشرعية التي يمكن استنتاجها من هذه الحادثة ما يأتي:

أولاً: التجسيد الواقعي لإثبات وجود السحر وأنه له تأثير واضح وملموس على الأشخاص وإن كانوا صالحين لحصوله على النبي [صلى الله عليه وسلم]، فحصوله لمن هو دونه من باب أولى.

ثانياً: أن هذه الحادثة كانت سبباً في تعليم الأمة كيفية الوقاية والعلاج من السحر ومن ذلك قراءة المعوذتين (سورتي الفلق والناس)⁽⁵⁾.

رابعاً: أن في هذه الحادثة التأكيد على أن ما يصيب النبي [صلى الله عليه وسلم] من الابتلاء والأمراض بما تقتضيه الطبيعة البشرية لا ينقص من مقام نبوته ولا يخل بتمام رسالته [صلى الله عليه وسلم].

خامساً: فضح مكنون صدور أعداء الإسلام من اليهود والمنافقين من البغض والضغينة للنبي [صلى الله عليه وسلم] والمؤمنين، وما يحكيه من المكائد لإضعاف الإسلام والمسلمين.

المبحث الرابع: نقد شبهة مخالفة الأحاديث للقرآن الكريم

وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: الشبهة في قوله تعالى: (إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا) [الإسراء: ٤٧]، وبيان أقوال المفسرين

(1) ينظر: عبدالرحمن بن ناصر السعدي. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. (عناية: سعد بن فواز الصميل). الدمام: دار ابن الجوزي، ط 1، 1422هـ، ص 157-158.

(2) ينظر: ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير. ج 2، ص 176.

(3) ينظر: ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير. ج 2، ص 176، 177. صحيح البخاري، ج 4، ص 207.

(4) ينظر: ابن سعد الزهري. كتاب الطبقات الكبير. ج 2، ص 176.

(5) ينظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن. ج 22، ص 567.

في الآية.

أولاً: شبهة المنكرين لحديث سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] في هذه الآية:

استدل المنكرون لحادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] بهذه الآية لأن في إثبات هذه الحادثة دليل على صحة اتهام المشركين بأن محمداً [صلى الله عليه وسلم] رجلٌ مسحور⁽¹⁾.

ثانياً: أقوال المفسرين في الآية:

هذه الآيات جاءت في وصف حال المكذبين بالحق، فإن النبي [صلى الله عليه وسلم] إذا قرأ القرآن عليهم فإنهم لا يفقهون ما يتلى عليه الذكر والموعظة والتوحيد، بل هم يستمعون للقرآن للقدح فيه، فبظلمهم اتهموا النبي [صلى الله عليه وسلم] بأنه يهذي ولا يدري ما يقول⁽²⁾.

وجاء في معنى قوله مسحوراً: "أي رجلاً مصاباً بسحر"، وقيل: "أنهم زعموا أنه مجنون، وأنه ساحر، وقيل: أي رجل له سحرٌ، وهي الرثة، أي إنكم تتبعون رجل له مثلكم له رثة ويأكل الطعام ويشرب الشراب، وليس مَلَكاً لا حاجة له بالطعام والشراب"⁽³⁾. وجاء في سبب نزول هذه الآية: أن النبي [صلى الله عليه وسلم] دخل على أشرف فريش وهم على طعام، وقرأ عليهم القرآن ودعاهم إلى الله، فتناجوا بينهم، وقالوا: "هو مسحورٌ، ساحر، مجنون"⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: مناقشة شبهة نفي واقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] للزوم تحقق اتهام المشركين له بأنه مسحور

الكلام على حقيقة السحر وتأثيره قديم جداً، ولا أدل على ثبوت ذلك إلا ما ذكره الله تعالى في سورة البقرة عن هاروت وماروت، وأنها كانا يعلمان السحر، وأن من تأثير السحر التفريق بين المرء وزوجه، وهذا مشاهدٌ وملاحظٌ ومرصودٌ، فإن لم يكن ما قاله الله [جلّ وعلا]، وما شهد عليه الناس من قدم الزمان إلى هذا اليوم من تأثير السحر (دليلاً علمياً) فما هو إذاً الدليل العلمي.

ومثل هذه الأمور الغيبية لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الوحي؛ لأن ما خفي على بني آدم أكثر بكثير مما علموه ومن ذلك قول الله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلٌ) [الإسراء: ٨٥]، فقد سألت اليهود النبي [صلى الله عليه وسلم] عن الروح؛ اختباراً له، فأجابهم الله بأن ما أعطيتهم من العلم [أنتم وجميع الناس] إلا قليلاً⁽⁵⁾.

والمعروف عقلاً أن لكل علم من علوم الدنيا أدواته وأساليبه الخاصة في القياس والتحليل واستخراج النتائج، وتختلف هذه الأمور باختلاف كل علم، فليست المقاييس في علم الطب مثل مقاييس علم الفيزياء، وكذلك العلوم الأدبية أو الإنسانية وهكذا... فكيف يُطلب أن تتطبق قواعد العلوم التجريبية على علوم الوحي المنزل من الله تعالى وفقاً لعقلية شخص أو مجموعة، ويترك المنهج الذي أمرنا الله باتباعه في تعاملنا مع النصوص الشرعية، بدعوى عدم تطابقها مع الميزان العلمي؟!

وأما القول بأن هذه الحادثة لا تسلم من التساؤلات التي يطرحها العقل السوي، فإننا لو حكّمنا العقل في كل شيء، لوجدنا أن من العقلاء من تكلم في أصل الرسالة، وفي وجود الخالق، وفي غير ذلك ما يستدرج به الشيطان أصحاب الأهواء إلى المهالك. مع أن هذه الحادثة لا تخالف الحس ولا العقل، وفق الذي سنبينه فيما يأتي:

أولاً: أن من السحر ما له تأثير يؤدي إلى مرض في الأعضاء أو تقلب في المزاج والعقل، والذي حصل للنبي [صلى الله عليه وسلم] عندما سحره لبيد بن الأعصم هو من جهة الجسد كما بيناه سابقاً، ولم يكن هناك أي تأثير على العقل أو الرسالة؛ لأن عصمة النبي [صلى الله

(1) ينظر: وليد الشهري، تحكيم العقول فيما ورد عن سحر الرسول، صحيفة الوطن السعودية، الثلاثاء 23 مارس 2021 - 10 شعبان 1442 هـ.

(2) ينظر: عبدالرحمن بن ناصر السعدي. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. ص 923.

(3) ينظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن. ج 13، ص 96.

(4) ينظر: الطبري. جامع البيان في تأويل آي القرآن. ج 24، ص 613.

(5) ينظر: الطبري. جامع البيان في تأويل آي القرآن. ج 15، ص 67.

عليه وسلم] هي في تبليغ الرسالة وليست فيما يصاب من الأمراض، كما كان ذلك حال أيوب [عليه السلام]، قال تعالى: (وَأَذْكُرْ عَبْدًا أَيُوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أُنِي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَدَابٍ) (ص: ٤١)، والنصب هو البلاء في الجسد⁽¹⁾.

ثانياً: ما ذكر من التفرد في السند واختلاف العلماء في توثيق هشام بن عروة، فإنه ومن خلال ما تم طرحه سابقاً في البحث، تبين أن تفرد عائشة [رضي الله عنها] في رواية الحادثة دون غيرها من أمهات المؤمنين لأن الوحي نزل على النبي [صلى الله عليه وسلم] في يومها، والنبي [صلى الله عليه وسلم] ذهب إلى البئر ثم رجع إليها، ومما يشار إليه أن تأثير السحر كان في أمور النساء ولهذا لم يطلع عليه أحد من أصحاب النبي لعدم تأثره [صلى الله عليه وسلم] في غير ذلك من الأمور الدنيوية. وأما الكلام على هشام بن عروة فقد تبين من خلال دراسة الإسناد ضعف حجة القائلين باختلافه في العراق وأنه يحتاج بروايته مطلقاً وأنه لم يتغير بالاتفاق.

وأما دعوى أنه لم يرو أحد من الصحابة هذه الحادثة فقد تبين سابقاً أن للحديث رواية عن زيد بن الأرقم، وابن عباس، وغيرها من الصحابة، ووجود الضعف في أسانيدنا لا يعني رد أصل وقوع الحادثة، مما يعرفه أهل الصنعة بالحديث.

ثالثاً: ما ذكر من الطعن في الحديث لاختلاف الروايات فيه، مثل ذكر الفاعل في موضع وتركه في موضع أو غير ذلك من الأمور، فهذا مما لا يسوغ الطعن به، لأنه من المعلوم بأن السنة تُنقل إلينا بالمعنى لا باللفظ كما هو الحال بالقرآن، والاختلاف في الرواية تابع للراوي ونشاط ذهنه وتذكره، واختلاف الرواية دليل على اختلاف المجلس أو الراوي الذي تحمل الرواية، ولهذا عقد أهل العلم في زمن الرواية مجالس التحديث لمقارنة الروايات وتوجيه الخطأ والنسيان، الذي قد يطرأ على المحدث، ونتيجة لذلك ظهر علم العلل بالحديث، وإن من أكابر علماء العلل الإمام البخاري [رحمه الله]، ولهذا كان صحيحه هو من أصح وأهم دواوين السنة، ويمكن الرجوع لكتب المحدثين لتتضح هذه المسألة في ذلك⁽²⁾.

رابعاً: ما ذكر عن لبيد بن الأعصم والخلاف في ذكره من اليهود، وعدم ذكره بعد هذه الحادثة، فقد بين أهل العلم هذا الأمر بأنه من بني زريق من الخزرج، وأن كان حليفاً لليهود قبل الإسلام فلما قدم النبي [صلى الله عليه وسلم] للمدينة كان من المنافقين وظل على حلفه مع اليهود فنسب إليهم، وهذا معهود من العرب بنسبة الرجل لمن يحالفه ويكون من أهل وده وإخائه.

وقد أعرض النبي [صلى الله عليه وسلم] عن ذكر المنافقين مع علمه بهم، ولهذا لم يعلم للبيد بن الأعصم ذكر إلا في هذه الحادثة، وإن غيره من المنافقين كانوا موجودين ولم يذكروا كما في قوله تعالى: (وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَيَّ اللَّيْقَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ خُنَّ نَعْلَمُهُمْ سُنَعْدِيَهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ) [التوبة: ١٠١].

خامساً: ترك النبي [صلى الله عليه وسلم] لعقوبة لبيد كانت من باب العفو؛ "لأنه كان لا ينتقم لنفسه، ولأن السحر لم يضره في شيء من أمور الوحي، ولا في بدنه، وإنما كان اعتراه شيء من التخيل"⁽³⁾.

سادساً: التساؤل بأن دفن البئر لم يؤد إلى إثارة اللغظ والتعجب بين أصحابها، فعمل أن يكون السبب أن الأشخاص الذين ذهبوا مع رسول الله [صلى الله عليه وسلم] إلى البئر كان منهم أربعة من بني زريق، فهذا يشير إلى اطلاع أصحاب البئر على السحر الذي بالبئر، كما أن الوصف الذي جاء في الحديث عن حال البئر يدل على ركود الماء فيها وعدم استعماله من زمن طويل، فكان دفنها خيراً من

(1) ينظر: الطبري. جامع البيان في تأويل آي القرآن. ج 20، ص 107.

(2) المقارنة بين روايات الأحاديث يطلق عليها في مصطلح المحدثين المعارضة أو معارضة الحديث وتكون بمقارنة ما كتبه التلميذ المتلقي عن الشيخ المحدث مع ما كتبه غيره من التلاميذ، وهذه المعارضة من أهم طرق مراجعة ودوام حفظ الأحاديث لدى المحدثين وللتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع لكتب أهل العلم قديماً وحديثاً المبينة للمعارضة وطرقها وأنواعها. ينظر: يوسف بن عبدالله بن عبد البر. جامع بيان العلم وفضله. (تحقيق: أبي الأشبال الزهيري). الدمام: دار ابن الجوزي، ط 1، 1414هـ، ج 1، ص 336.

(3) ينظر: ابن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ج 6، ص 277.

الإبقاء عليها⁽¹⁾.

سابعاً: أن النبي [صلى الله عليه وسلم] لم يكن قصده من دفن البئر التعظيم على وقوع الحادثة، بدليل انتشارها وتحديث عائشة [رضي الله عنها] بها، وغيرها من أصحاب النبي [صلى الله عليه وسلم] بل كان ذلك لدفع إثارة الشرور في النفوس ومنع تعلم ما يؤدي الناس من السحر، كما بيناه سابقاً.

ثامناً: الاختلاف في الروايات بأن النبي [صلى الله عليه وسلم] لم يستخرج السحر، وأنه استخرجه في روايات أخرى، فالثابت في الصحيحين والسنن أن النبي [صلى الله عليه وسلم] لم يستخرج السحر ودفن البئر، وهو المعتمد، خصوصاً أن العلماء قد ضعفوا الروايات الأخرى، وهذا يرجعنا إلى البند ثالثاً في مناقشة هذه الشبهة.

تاسعاً: الشبهة بأن إثبات وقوع السحر على النبي [صلى الله عليه وسلم] يلزم معه الطعن في عصمته ورسالته، وأنه لا يمكن التفريق ما بين الوحي وما كان من تلبس الشيطان، فتكون بعض الروايات محلاً للشك والريبة والمراجعة، نظراً لأن الأمور كانت مختلطة عليه [صلى الله عليه وسلم]، فقد كان يُحِيلُ إليه أنه فعل الشيء ولم يفعله، ويجاب عن ذلك بأن أهل السنة والجماعة اتفقوا على أن ما وقع من السحر على النبي [صلى الله عليه وسلم] كان من عوارض الأمراض الذي يبتلى بها الإنسان والتي لا تدخل فيما ينزل إليه من الوحي، كما قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَتَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) [الحج: ٥٢]، فالله يبطل حيل الشيطان ومكائده، وما يلقيه من الكلام عند نزول الوحي، فإن الله يمحوه ثم يحكم آياته فلا يكون إلا البلاغ الحق المبين، فلا مكان للشك أو الريبة فيما كان من الوحي وقت حادثة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم]، وقد عصم الله نبيه من عمل الشياطين أجمعين وحتى من قرينه من الجن فإن الله أعانه عليه فلا يأمره إلا بخير⁽²⁾.

عاشراً: إن تحكيم العقل المجرد بعيداً عن الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، وفق ما بينه العلماء منذ عهد الصحابة الكرام وحتى يومنا هذا؛ يؤدي إلى الوقوع في مثل هذه الشبه والتساؤلات، ولا بأس للمرء أن يسأل العلماء فيما استشكل عليه من النصوص، أما إصدار الأحكام ورد النصوص لمجرد الشك وعدم الفهم واللمز فيها فهو مشابهاً لسبيل أهل الضلال من الأمم السابقة برد أدلة الرسل الواضحة بما عندهم من علوم العقل المناقضة للوحي (فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِبُيُوتِهِمْ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا يَتَسْتَهْزِئُونَ) [غافر: ٨٣]⁽³⁾.

الخلاصة

ومن خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة فإن نتائجها وفق الآتي:

1. أن للسحر حقيقة مثبتة ومؤثرة بإذن الله، وقد تضافرت بذلك دلائل الكتاب والسنة واتفاق الأمم قديماً وحديثاً على وجوده وتأثيره.
2. أن رد حديث البخاري في إثبات واقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] بحجة تفرد هشام بن عروة غير مقبول لتوثيق علماء الحديث له وأن الراجح هو أنه حجة مطلقاً.
3. أن دعوى تفرد عائشة [رضي الله عنها] برواية الحادثة غير صحيح، لما جاء من رواية زيد بن الأرقم وعبد الله بن عباس،

(1) ينظر: المبحث الثاني من هذا البحث.

(2) ينظر: الخطابي. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري. ج 2، ص 1501-1503.

(3) ينظر: السعدي. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. ص 875.

وغيرهما.

4. أن حديث البخاري قد فصل الحالة التي كان عليها النبي [صلى الله عليه وسلم] وما أصابه من السحر وأن ذلك لم يكن له أدنى تأثير على عصمته في تبليغ الرسالة.
5. واقعة سحر النبي [صلى الله عليه وسلم] كانت مثلاً تطبيقياً لوجود السحر وكيفية علاجه بآيات الكتاب ودلالته على مشروعية قراءة القرآن على المسحور.
6. أن الأسباب والدوافع التي أدت إلى حصول هذه الواقعة تتخلص في أنها من الابتلاء في الدين والبدن، وعمق العداوة الدينية لليهود والمنافقين، والإغراءات المادية، والرغبة في إيذاء النبي [صلى الله عليه وسلم].
7. اتفاق أهل السنة والجماعة على أن ما وقع من السحر على النبي [صلى الله عليه وسلم] كان من عوارض الأمراض الذي يتلى بها الإنسان والتي لا تدخل فيما ينزل إليه من الوحي.
8. أن دعوى أن هذه الحادثة لم تذكر في القرآن مردود؛ بأن سبب ورود هذه الحديث يتوافق مع نزول سورة الفلق، فقد أشار إلى ذلك البخاري في ترجمته في كتاب الطب، وذكر الحادثة في باب السحر مع قول الله تعالى: "أَمْ نَرِئُكُمْ مِنْ بُيُوتٍ" [الفلق: ٤]، ونقل القرطبي إجماع المفسرين على أن سبب نزول سورة الفلق كان من سحر لبيد بن الأعصم.
9. أن تحكيم العقل المجرد في النصوص المتشابهة بعيداً عن الفهم الصحيح للنصوص الشرعية والرجوع لأقوال أهل العلم المحققين يوقع الإنسان في الحيرة والخطأ والأقوال الباطلة.

التوصيات:

1. يوصي الباحثان بإجراء دراسات حديثة عقديّة متخصّصة تُعنى بدراسة الشبهات المثارة حول الأحاديث الصحيحة، ولا سيما ما يتصل بمقام النبوة، وذلك في ضوء منهج أهل الحديث وقواعد أهل السنة والجماعة.
2. كما يوصي الباحثان بالعناية بإبراز المقاصد الشرعية والحكم التربوية المستفادة من الوقائع النبوية، وربطها بالفهم الصحيح للعقيدة، وتضمين ذلك في الدراسات العلمية والبرامج التعليمية والدعوية.

المصادر والمراجع

- 1) أحمد بن حنبل. مسند الإمام أحمد بن حنبل. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون). بيروت: دار الرسالة العلمية، ط 1، 1421هـ.
- 2) أحمد بن عبد الله العجلي. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. (تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي). المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ.
- 3) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الإصابة في تمييز الصحابة. (تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي). القاهرة: دار هجر، ط 1، 1429هـ.
- 4) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تهذيب التهذيب. (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1425هـ.
- 5) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. (تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي). القاهرة: المكتبة السلفية، ط 1، 1390هـ.
- 6) أحمد بن فارس بن زكريا. مقاييس اللغة. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 1399هـ.
- 7) إسماعيل بن عمر بن كثير. تفسير القرآن العظيم. (تعليق: محمد حسين شمس الدين). بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1419هـ.
- 8) حمد بن محمد الخطابي. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري. (تحقيق: محمد بن سعد آل سعود). مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1409هـ.
- 9) سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط و محمد كامل قربوللي). بيروت: دار الرسالة العلمية. 1430هـ
- 10) عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي. (1437هـ). الكمال في أسماء الرجال. (تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان). الكويت: شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، ط 1، 1437هـ.
- 11) عبد الرحمن بن ناصر السعدي. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. (عناية: سعد بن فواز الصميل). الدمام: دار ابن الجوزي، ط 1، 1422هـ.
- 12) عثمان بن سعيد الدارمي. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تخريج الرواة وتعديلهم. (تحقيق: أحمد محمد نور سيف). دمشق: دار المأمون للتراث، 1400هـ.
- 13) علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. (تحقيق: الحسين آيت سعيد). الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 1، 1417هـ.
- 14) المبارك بن محمد بن الأثير الجزري. النهاية في غريب الحديث والأثر. (تحقيق: محمود محمد الطناحي و طاهر أحمد الزاوي). القاهرة: المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ، ط 1، 1383هـ.
- 15) محمد بن أحمد الذهبي. سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 2، 1402هـ.
- 16) محمد بن أحمد القرطبي. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن. (تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي). بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1427هـ.
- 17) محمد بن إسماعيل البخاري. التاريخ الكبير. (تحقيق: هاشم الندوي وآخرون). حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1362هـ.
- 18) محمد بن إسماعيل البخاري. الجامع المسند الصحيح [صحيح البخاري]. (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر). بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ.
- 19) محمد بن جرير الطبري. جامع البيان في تأويل آي القرآن. (تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي). القاهرة: دار هجر، ط 1،

1422هـ.

- (20) محمد بن سعد بن منيع الزهري. كتاب الطبقات الكبير. (تحقيق: علي محمد عمر). القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ.
- (21) محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1955.
- (22) محمد بن يزيد بن ماجه. السنن (سنن ابن ماجه). (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون). بيروت: دار الرسالة العلمية، ط 1.
- (23) محمد بن يوسف بن حيان. تفسير البحر المحيط. (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون). بيروت: دار الكتب العلمية، ط 3، 2010م.
- (24) محمد تقي العثماني. تكملة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم. (تحقيق: محمود شاكر). بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1426هـ.
- (25) محمود بن أحمد العيني. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. تصحيح: عبدالله محمود محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1421هـ.
- (26) مسلم بن الحجاج القشيري. المسند الصحيح المختصر من السنن [صحيح مسلم]. (تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر). بيروت: دار طوق النجاة القشيري 1433هـ.
- (27) النسائي، أحمد بن شعيب. (1433هـ). كتاب السنن [السنن الكبرى]. (تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل). القاهرة: دار التأصيل، ط 1، 1433هـ.
- (28) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت. الموسوعة الفقهية الكويتية. الكويت: دار السلاسل - دار الصفوة، (1404 - 1427هـ).
- (29) وليد الشهري. (2021). تحكيم العقول فيما ورد عن سحر الرسول. صحيفة الوطن السعودية، ويب: <https://www.alwatan.com.sa/article/1071879>
- (30) يحيى بن شرف النووي. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. القاهرة: مؤسسة قرطبة، ط 2، 1414هـ.
- (31) يوسف بن عبدالله بن عبد البر. جامع بيان العلم وفضله. (تحقيق: أبي الأشبال الزهيري). الدمام: دار ابن الجوزي، ط 1، 1414هـ.
- (32) يوسف بن عبدالله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. (تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري). المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ.